منظمة الشفافية الدولية

امتلك المعلومة :
الحصول على المعلومات
في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

الشفافيّة الدوليّة هي منظمة المجتمع المدني العالميّة التي تقود المعركة ضد الفساد. نحن ننشر الوعي بالآثار الضارة للفساد ونتعاون مع شركاء في الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني لوضع وتنفيذ تدابير فعالة للتصدي له من خلال أكثر من 90 فرعاً في جميع أنحاء العالم وأمانة دوليّة في برلين.

يقدم الشعب الأمريكي، من خلال الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة، مساعدات اقتصاديّة وإنسانيّة في جميع أنحاء العالم منذ ما يفوق 50 عاماً.

لقد أمكن إصدار هذا التقرير بفضل دعم الشعب الأمريكي السخي من خلال الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة (USAID). ومحتوى التقرير هو مسؤوليّة منظمة الشفافيّة الدوليّة ، ولا يعكس بالضرورة وجهة نظر الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة أو حكومة الولايات المتحدة.

وقد تم إنتاج هذه الوثيقة من قبل منظمة الشفافيّة الدوليّة.

www.transparency.org

ISBN : 978-3-943497-41-0

© 2013 منظمة الشفافيّة الدوليّة. جميع الحقوق محفوظة.

صورة الغلاف: © مارك نوتاري - www.flickr.com/photos/notarim

تم بذل كل جهد ممكن للتحقق من دقة المعلومات الواردة في هذا التقرير. وكان يُعتقد أن كل المعلومات صحيحة في مايو/ أيار 2013. إلا أن منظمة الشفافيّة الدوليّة لا يمكنها أن تقبل تحمّل المسؤوليّة عن عواقب استخدامه لأغراض أخرى أو في سياقات أخرى.

يصدر هذا التقرير في إطار مشروع أكبر على مستوى المنطقة، تحت عنوان "التصدي للفساد من خلال المعلومة والربط, الشبكي المنظم Addressing Corruption Through Information and Organized Networking" (ACTION).

يشمل مشروع ACTION أربعة بلدان هي مصر والمغرب وفلسطين واليمن. و يتمثل الهدف الكلي من المشروع في تعزيز الحصول على المعلومات ودعم قدرة المجتمع المدني، إذ يعد ذلك من ركائز الحوكمة الرشيدة والمساءلة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA).

في إطار هذا المشروع، تولت فروع وشركاء الشفافية الدولية في مصر والمغرب وفلسطين واليمن إجراء بحث معني بإمكانية الحصول على المعلومات إلى الحد اللازم لكشف الفساد والتصدي له وفقاً للقوانين القائمة. يقدم هذا التقرير ملخصاً للنتائج التي تم التوصل إليها في البلدان الأربعة التي يشملها المشروع كما يقدم نظرة عامة على الحصول على المعلومات والفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أُجري البحث الخاص بالتقارير الأربعة المحلية بواسطة فروع منظمة الشفافية الدولية في المغرب (الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة Transparency Morocco) وفلسطين (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة AMAN) والفرع الجاري تشكيله في اليمن (الفريق اليمني للشفافية والنزاهة Yemeni Team for Transparency and Integrity) ومركز خدمات التنمية في مصر. و قد تم دراسة وإعداد وكتابة هذا التقرير الإقليمي بواسطة موظفين من برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أمانة الشفافية الدولية في برلين.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي	**3**
التوجهات	3
التحديات	3
نظرة مستقبلية	4
التوصيات	**4**
نبذة عن التقرير	**5**
الهدف	5
المنهجية	5
محددات التقرير	5
الحصول على المعلومات في مصر والمغرب وفلسطين واليمن	**6**
التوجهات	6
التحديات	10
نظرة مستقبلية	13
النتائج	**14**
التوصيات	15
دليل المصادر	18
المراجع	20
الملحق 1: الوصول للمعلومات	22
الملحق 2: تعريفات	24

الملخص التنفيذي

ترى الشفافية الدولية أن التنفيذ الفعال لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات ضرورة لا غنى عنها من أجل التصدي للفساد. فالمعلومات ضرورية لاتخاذ قرارات مستنيرة، وامتلاك المعلومات يعتبر أيضاً مصدر قوة. فعندما تكون المعلومات غيرمتوفرة بشكل حر يمكن أن يتفشّى الفساد، ومن الجائز ألا تتوفر الحقوق الأساسية للمواطنين. كما يمكن أن يختبئ الفساد وراء ستار السرية، وربما يطلب أولئك الذين لديهم امتياز الاطلاع على المعلومات رشاوى من آخرين يسعون للحصول على المعلومات التي بحوزتهم، وقد يُحرم الأفراد من خدمات الصحة والتعليم الأساسية إن لم تكن لديهم معلومات عن حقوقهم. كما يمكن أن تخفي الحكومات تصرفاتها من خلال السيطرة على الإعلام أو فرض الرقابة عليه، ومن خلال منع إمكانية الإبلاغ عن المعلومات الأساسية التي تصب في الصالح العام. [1]

(ترتكز قوانين الحصول على المعلومات إلى الإقرار "بأن المعلومات في حوزة السلطات العامة تُعد مورداً عاماً قيّماً وأن إطلاع عامة الناس على هذه المعلومات يدعم كفالة قدر أكبر من الشفافية المساءلة للسلطات العامة، وأن هذه المعلومات ضرورة لا غنى عنها في سياق العملية الديمقراطية". والغرض من هذه القوانين المعروفة أيضاً بتشريعات الحصول على المعلومات، هو أن تصبح الحكومة أكثر انفتاحاً وقابلية للمساءلة أمام الشعب. وفي النظم التي تشهد ديمقراطيات انتقالية، تعد القوانين التي تفعّل الحق في الحصول على المعلومات جزءاً من عملية التحول من دولة ذات حكومة سلطوية منغلقة إلى دولة يحكمها الشعب ومن أجل الشعب). [2]

و خلال عامي 2012 و2013، أجرت الفروع المحلية وشركاء الشفافية الدولية بحثاً عن إمكانية الحصول على المعلومات بوجه عام وكذا القوانين المتعلقة بقطاعات محددة في مصر والمغرب وفلسطين واليمن. وقد وجدوا أن القوانين القائمة في البلدان محل التقييم وطرق تطبيقها لم تكن كافية بحيث تُمكن عامة الناس والمجتمع المدني من استخدامها من أجل مكافحة الفساد، ومن ثم خلصوا إلى أن الحكومات في أرجاء المنطقة لابد أن تقدم على اتخاذ خطوات تهدف إلى تحويل الحصول على المعلومات إلى واقع فعلي، سواء كحق أو كأداة من أدوات التصدي للفساد.

التوجهات

لا زال الحصول على المعلومات محدوداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ورغم التزام البلدان والأقاليم التي خضعت للتقييم من خلال هذا المشروع (مصر والمغرب وفلسطين واليمن) بكفالة الحق في الحصول على المعلومات وفقاً لنصوص القانون الدولي، إلا أن اليمن فقط هي التي حولت ذلك الالتزام إلى قانون محلي (رغم أن القانون اليمني لم يُطبق بعد، إذ لم تصدر الحكومة تشريعات التنفيذ).[3] و قد ضمت المغرب هذا الحق إلى دستورها،[4] وتعتبر هذه خطوة جيدة قبل إصدار وتنفيذ القانون. أما فيما يتعلق بالبلدان الأخرى بالمنطقة، نجد أن الأردن[5] وتونس[6] تطبقان قوانين الحصول على المعلومات. ولكن قوانين كلٍ من الأردن وتونس تعرضت للانتقاد، كما أن تونس لم تنفذ القانون بعد.[7] و بعيداً عن القانون، نجد أن البنود القانونية القائمة بالفعل والمتعلقة بالحصول على المعلومات لا يتم تنفيذها في معظم الدول.[8] فقد جاء ترتيب بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تصنيفات دولية عديدة في النصف الأدنى، مما يشير إلى وجود قيود تحد من الشفافية والمساءلة.[9]

التحديات

قامت فروع الشفافية الدولية في المغرب وفلسطين واليمن والمنظمة الشريكة في مصر بدراسة أوضاع حق الحصول على المعلومات في بلدانها وحددت عدداً من التحديات التي تعوق تحويل ذلك الحق إلى واقع فعلي. في ظل عدم وجود قوانين تكفل حق الحصول على المعلومات (أو عدم وجود قانون خاضع لإطار التنفيذ)، لم تمتثل التشريعات القائمة في البلدان الأربعة للمبادئ الدولية للحصول على المعلومات وبالتالي لن يتمكن الأفراد أو المجتمع المدني من تحديد حالات الفساد المحتملة. كما أن قوانين السرية في مصر والمغرب تفرض مزيداً من القيود على الحقوق المحدودة للحصول على المعلومات الواردة في قوانين أخرى.10

---

[1] الشفافية الدولية، الحصول على المعلومات، [المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 22 مايو/أيار 2013]: http://www.transparency.org/topic/detail/accesstoinformation.

[2] المصدر نفسه.

[3] الفريق اليمني للشفافية والنزاهة، المعلومات تنتمي إليك: المعلومات العامة في اليمن (صنعاء: الفريق اليمني للشفافية والنزاهة، 2013)، ص9.

[4] الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، المعلومات تنتمي إليك: المعلومات العامة في المغرب (الرباط: الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، 2013)، ص13.

[5] بوابة محاربة الفساد "لمحة عن الأردن – مبادرات محاربة الفساد الحكومي". [المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 22 يوليو/تموز 2013]: http://www.business-anti-corruption.com/country-profiles/middle-east-north-africa/jordan/initiatives/public-anti-corruption-initiatives/

[6] البنك الدولي، "التشريعات التونسية المعنية بإصلاحات الحصول على المعلومات والحوكمة المفتوحة" 29 مارس، 2012، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 12 يوليو/تموز 2013): http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:23156519~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:4607,00.html ، وFreedominfo.org، "تونس تصدر قراراً بشأن الوصول إلى الوثائق الحكومية" 11 يوليو 2011، [المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 15 أغسطس/آب 2013]: http://www.freedominfo.org/2011/07/tunesia-issues-decree-on-access-to-documents/

[7] منى يحيى، "حرية التعبير مهددة في تونس"، المغاربية، 1 يوليو 2013، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 23 يوليو/تموز 2013): http://magharebia.com/en_GB/articles/awi/features/2013/07/01/feature-02، بوابة محاربة الفساد "لمحة عن الأردن – مبادرات محاربة الفساد الحكومي".

[8] الفريق اليمني للشفافية والنزاهة، 2013، ص34، الشفافية الدولية، تحدي الحوكمة الرشيدة: مصر ولبنان والمغرب وفلسطين (برلين: الشفافية الدولية، 2010)، ص 14-15.

[9] مراسلون بلا حدود، المؤشر العالمي لحرية الصحافة 2013 (باريس: مراسلون بلا حدود، 2013)، ص 20-24، شراكة الموازنة الدولية، مسح الموازنة المفتوحة 2012 (واشنطن العاصمة: شراكة الموازنة الدولية، 2013)، ص7، المؤشرات العالمية للحوكمة الصادرة عن البنك الدولي، جدول إحصائي: التمثيل والمساءلة، مقارنة بين دول منتقاة 2011، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 12 يوليو/تموز 2013): http://info.worldbank.org/governance/wgi/mc_chart.asp

[10] الشفافية الدولية، المعلومات تنتمي إليك: المعلومات العامة في مصر (برلين: الشفافية الدولية، 2013)، ص14، الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، 2013، ص14.

و قد أوضحت دراسة الحالات التي تم إجراؤها في مصر والمغرب واليمن تلك المشكلة بشكل أفضل. ففي القطاعات التي ذكر أنها تعكس مستويات عالية من الفساد، وجدت فروع وشركاء الشفافية الدولية أنه من غير الممكن تحديد وتتبع تدفقات الموارد وأسباب اتخاذ القرارات من خلال القوانين القائمة، الأمر الذي يعيق بشدة قدرة المجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى على الإبلاغ عن حالات الفساد الممكنة.[11]

نظرة مستقبلية

ان الحصول على المعلومات مدرج ضمن جدول أعمال حكومات المنطقة، والحكومات الأربع تتخذ خطى واسعة لتمرير وتنفيذ بنود وأحكام حق الحصول على المعلومات. ففي عام 2011، ضمت المغرب حق الحصول على المعلومات إلى دستورها وفي عام 2013 صاغت قانوناً مماثلاً. وفي عام 2012 سنّت اليمن قانون الحصول على المعلومات، وربما تضمه إلى دستورها ليصبح حقاً دستورياً.و قبيل تغيير الحكومة المصرية في يوليو 2013، صاغت الحكومة قانوناً يكفل حق الحصول على المعلومات وضمت حق الحصول على المعلومات إلى دستور 2012.

وقد تحسنت مشاركة المجتمع المدني في صياغة القوانين والتعديلات الدستورية، بالأخص في اليمن ومصر وفلسطين، ولكن مُشرعي القوانين لم يدرجوا ملاحظات وتعليقات خبراء المجتمع المدني في تلك القوانين على نحو كاف. ولا زال التقدم الذي يشهده تمرير وتنفيذ القوانين غير كاف رغم ضغوط المجتمع المدني. فيتعين على الحكومات في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تلتمس المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في صياغة قوانين تضمن حق الحصول على المعلومات في أرجاء المنطقة، ولابد أن يتصدر أولوياتها تمرير وتنفيذ قوانين قوية تكفل حق الحصول على المعلومات لتكون أداة من أدوات مكافحة الفساد.

التوصيات

بناءً على نتائج التقارير المحلية الأربعة وبعد إجراء بحث إضافي لإعداد تقرير الاستعراض العام الإقليمي، تقدم الشفافية الدولية التوصيات الموجزة التالية (يمكن الاطلاع على قائمة التوصيات الكاملة في نهاية التقرير):

جدول 1: التوصيات

التوصيات الأساسية
يجب على الحكومات ومجالس النواب صياغة وتمرير قوانين ضمان حق الحصول على المعلومات التي تتسق مع المعايير الدولية. ويجب على الدول دمج هذه القوانين في إطارها التشريعي ولابد أن تعتبر كفالة حق الحصول على المعلومات حقاً مُحدداً في دساتيرها.
يجب أن تكفل الحكومات التنفيذ الفعّال لأحكام وبنود قانون حق الحصول على المعلومات وأن تدرب المسؤولين وأن توفر المعلومات بصورة استباقية ضمن فترة زمنية معقولة وفي أشكال قابلة للمقارنة وميسرة سواء عبر الإنترنت أو في المكاتب الحكومية.
يجب على الحكومات ومجالس النواب إلغاء القوانين التي تعوق أو تحد من حق الحصول على المعلومات ومراجعة القوانين التي تشتمل على استثناءات فضفاضة متعلقة بالمعلومات التي تمس الأمن القومي، بما يتسق مع الممارسات الدولية الجيدة.
يجب على الحكومات والمجتمع المدني توعية الأفراد بقوانين حق الحصول على المعلومات وتشجيع استخدامها.

[11] الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، 2013، ص 32-39، الفريق اليمني للشفافية والنزاهة، ص 28 – 33، الشفافية الدولية، 2013، ص 38-43.

نبذة عن التقرير

الهدف

يعتبر حق الحصول على المعلومات أداة أساسية من أدوات مكافحة الفساد. و يهدف هذا التقرير الذي يستند الى أربع دراسات قومية أُجريت في مصر والمغرب وفلسطين واليمن إلى تحديد الأمور المشتركة بين الدول الأربعة – ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوجه عام – التي تحول دون استخدام الأفراد والمجتمع المدني حق الحصول على المعلومات من أجل مكافحة الفساد. ويمكن الاستعانة بهذه الدراسات لدعم المشرعين لكي يعملوا على تمرير قوانين حق الحصول على المعلومات وكذا الحكومات لكي تعمل على تنفيذ تلك القوانين.

المنهجية

قامت الفروع المحلية للشفافية الدولية وشركاؤها بتقييم حق الحصول على المعلومات في مصر والمغرب وفلسطين واليمن في الفترة من يوليو 2012 حتى مايو 2013. و من خلال تلك التقييمات، حددت الفروع المحلية والشركاء القوانين الأساسية المعنية بضمان حق الحصول على المعلومات وقيمتها وفقاً للمبادئ العشرة للحصول على المعلومات.و قد استخدم الباحثون دراسات حالات محددة، عند الاقتضاء، لإلقاء الضوء على الفجوات التي يشملها حق الحصول على المعلومات.

ويستند هذا التقرير على المعلومات التي تشملها التقارير المحلية الأربعة، وكذا بحث مكتبي إضافي عن حق الحصول على المعلومات في دول أخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[13]

محددات التقرير

المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والمتعلقة بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بخلاف مصر والمغرب وفلسطين واليمن تم جمعها على وجه الحصر من خلال بحث مكتبي وبالتالي فإنها ترتكز على معلومات أُخذت من طرف ثالث. وقد بذلت منظمة الشفافية الدولية كل ما في وسعها من جهد لكي تستخدم مصادر المعلومات الموثوق بها فقط.

علاوة على ذلك، انصب تركيز هذا التقرير على البلدان الأربعة التي يشملها المشروع، ومن ثم فإن المعلومات المتعلقة بالدول الأخرى لا تحتوي على نفس القدر من التفاصيل. ولا يضع التقرير في الاعتبار جوانب حق الحصول على المعلومات بخلاف تلك المتعلقة بالفساد.

جدول 2: مبادئ حق الحصول على المعلومات

مبادئ الحصول على المعلومات[12]
1. لكل فرد الحق دون تمييز في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها المؤسسات العمومية.
2. لابد أن تكون عملية تقديم الطلبات بسيطة ومجانية. يمكن إرسال الطلبات بالبريد أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو تُسلم باليد، أو تُطرَح الأسئلة شفهياً.
3. لا توجد حاجة إلى تبرير الحاجة إلى المعلومات أو ما سيتم استخدامها فيه.
4. على المسؤولين العموميين الالتزام بمساعدة مقدمي الطلبات في تحضير الطلب أو التعرف على الجهة العمومية التي يُرسل الطلب إليها.
5. لابد أن تكون الردود سريعة في موعد أقصاه 15 يوم عمل.
6. يمكن الحصول على المعلومات في نسخة ورقية أو إلكترونياً ويمكن الاطلاع على أصول المستندات.
7. الاطلاع على أصول المستندات مجاني دائماً. الرسوم الوحيدة التي يمكن فرضها هي رسوم النسخ أو نسخ مواد على أسطوانة أو قرص مدمج (سي دي أو دي في دي) أو في أي شكل آخر.
8. يجب أن تكون جميع المعلومات من حيث المبدأ سهلة المنال، مع وجود استثناءات محدودة. يجب تبرير أي رفض من واقع الاستثناءات.
9. يجب أن يُتاح لكل فرد الحق في الطعن على الرفض أو الصمت الإداري إزاء الطلب بالمعلومات أمام جهة مستقلة وأمام المحكمة.
10. يجب أن توفر المؤسسات العمومية تلقائياً المعلومات الأساسية عن هيكلها وأعمالها وميزانيتها وأنشطتها.

[12] أكسيس-إنفو قبرص، مبادئ لقبرص مفتوحة. [المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 22 مايو/أيار 2013]، ص36.
http://www.accessinfocyprus.eu/en/principles-for-an-open-cyprus.html

[13] حددت الشفافية الدولية بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كتالي: الجزائر، البحرين، مصر، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس، دولة الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

الحصول على المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

رغم اتخاذ بعض الخطوات تجاه إقرار إطارات قانونية معنية بحق الحصول على المعلومات، إلا أن شعوب مصر والمغرب وفلسطين واليمن لم تستفد بعد من إجراءات الحماية القانونية القوية لهذا الحق.

لا تمتلك مصر والمغرب وفلسطين قوانين تكفل حق الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يعكس الوضع في بقية المنطقة. في البلدان الأربعة، إن الامتثال للالتزامات الدولية والحاجة للتصدي للفساد يتطلب التنفيذ الفعال لحق الحصول على المعلومات من خلال قوانين حاسمة تطبق بفعالية.

التوجهات

الالتزامات الدولية

صدقت البلدان الأربعة إما على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو الميثاق العربي لحقوق الإنسان أو على كليهما.[16]

مصر والمغرب واليمن أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC).[17]

وإقليمياً، تسير كافة البلدان التي يشملها المشروع على نهج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد قامت جميع هذه البلدان ، بإستثناء عُمان، بالتصديق على معيار واحد على الأقل من المعايير القانونية الدولية لحقوق الإنسان والتي تتطلب منها تفعيل حق الحصول على المعلومات. إضافة إلى ذلك، صدّقت العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق العربي لحقوق الإنسان وكذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق. بعض الدول الأخرى وقعت على معاهدة ولكن لم تصدق عليها بعد، إذ إن تلك المعاهدة تلزم الدول فقط بعدم إبطال "هدفها والغرض منها"،[18] ويعني ذلك أن تلك الدول لا يجب أن تتخذ أية إجراءات يمكن أن تتضارب مع التزامات حقوق الإنسان التي وردت في تلك المعاهدة، ويشمل ذلك حق الحصول على المعلومات.

جدول 3: إقرار الاتفاقيات التي تشمل الحصول على المعلومات[14]

ملاحظة: المعلومات بدءاً من يوليو 2013.

تصديق الدولة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) المادة 19	الميثاق العربي (Arab Charter) المادة 32 (1)	الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR) المادة 9	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) المادتان 10 و13
الجزائر	●	●	●	●
البحرين	●	●	■	●
مصر	●	○	●	●
إيران	●	■	■	●
العراق	●	—	■	●
الأردن	●	●	■	●
الكويت	●	○	■	●
لبنان	●	●	■	●
ليبيا	●	●	●	●
موريتانيا	●	—	●	●
المغرب	●	○	■	●
عُمان	—	—	■	—
فلسطين	■	●	■	■
قطر	—	●	■	●
المملكة العربية السعودية	—	●	■	●
السودان	●	○	●	○
سوريا	●	●	■	○
تونس	●	●	●	●
دولة الإمارات العربية المتحدة	—	●	■	●
اليمن	●	●	■	●

صدقت (●)، وقعت فقط (○)، لم توقع أو تصدق (—). المربعات السوداء تشير لكون الدولة غير مؤهلة للتصديق على المعاهدة.[15]

---

[14] ICCPR: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966، Arab Charter: الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004، ACHPR: الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981، UNCAC: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003.

[15] معلومات تصديق مأخوذة من مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، (المصدر بالإنجليزية، تمت زيارة الموقع في 12 يوليو/تموز 2013): http://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-4&chapter=4&lang=en، قائمة الدول الأطراف بالاتفاقية العربية لحقوق الإنسان وفقاً لموقع جامعة الدول العربية، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 12 يوليو/تموز 2013): http://www.lasportal.org/wps/portal/las_ar/inner/!ut/p/c5/vZLLjoJQDIafhSdoC8hlCYrc9MxwODhyNgYvIXjDjBMZefqBxMSVupnYP02a_P37bQoSOh2LS1UWP1V9LPYwB2ksRnbCZzrXEMWHqaEajDqjplmu0fn5Yz-iF-kvyF1Ii-9ukM9W-0O9jw_KQchBmve8n8Q6hkk6YFH6SY6PIGCO-iLdXk9hu2v5Fht1urNoOvGarpFliEysYzZZNSLDVuBvLLwrnb1SpbNNs3HiOUPbNf1QecFS38jS3siif2VFIMt9vexfbAgsqA8bOB2yS8UtukkrHUX5A7Uy5Ik!/dl3/d3/L2dBISEvZ0FBIS9nQSEh/?pcid=c27e04804955a572a785ef7abaae88c3، وقائمة الدول التي وقعت وصدقت وأقرت الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وأذعنت للاتحاد الإفريقي، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 12 يوليو/تموز 2013): http://www.africa-union.org/root/au/Documents/Treaties/List/African%20Charter%20on%20Human%20and%20Peoples%20Rights.pdf

[16] صدقت مصر والمغرب على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق العربي، فلسطين صدقت على الميثاق العربي وهي غير مؤهلة للتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وصدقت اليمن على كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق العربي.

[17] فلسطين غير مؤهلة للانضمام.

[18] المادة 18 من اتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات 1969.

وتشمل حرية التعبير وفقاً للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في "استقاء المعلومات وتلقيها ونقلها إلى الآخرين".[19] وتوضيحاً وتفسيراً للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ذكرت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – وهي الجهة المنوطة بتوفير تفسيرات مُلزمة لمعاني ومقاصد تطبيق العهد – عام 2011 أن الحق في الحصول على المعلومات التي تكون بحوزة الهيئات العمومية يتطلب أن تقوم الدول الأطراف بصورة استباقية بإتاحة المعلومات الحكومية ذات الأهمية العامة، وأن تبذل كل الجهود لضمان الحصول على هذه المعلومات بطريقة سهلة وفورية وفعالة وعملية. كما ينبغي لها أن تصدر الإجراءات الضرورية (مثل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات) والتعامل مع طلبات المعلومات ضمن فترات زمنية معقولة، وأن تضمن ألا تشكل الرسوم عائقاً يحول دون الحصول على المعلومات، وأن تُقدم أسباب الرفض وتوفر الترتيبات اللازمة للطعن على الرفض.[20]

كما صدقت كافة دول المنطقة تقريباً على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باستثناء السودان وسوريا اللتين وقعتا فقط، أما عمان فلم توقع أو تصدق على الاتفاقية.[21] و من بين البلدان المؤهلة للتصديق على الاتفاقية الإفريقية الخاصة بمنع ومحاربة الفساد[22] قامت دولتي الجزائر وليبيا فقط بالتصديق عليها.

جدول 4: التنفيذ في الدساتير والقوانين المحلية

ملاحظة: جميع المعلومات صحيحة حتى وقت الطبع.

البلد	قانون الحصول على المعلومات	حق الحصول على المعلومات في الدستور	حرية التعبير/الصحافة في الدستور
الجزائر	—	—	●
البحرين	—	—	●
مصر	—	○	○
إيران	—	—	●
العراق	—	—	●
الأردن	●	—	●
الكويت	—	—	●
لبنان	—	—	●
ليبيا	—	—	●
موريتانيا	—	—	●
المغرب	—	●	●
عمان	—	—	●
فلسطين	—	—	●
قطر	—	—	●
المملكة العربية السعودية	—	—	—
السودان	—	●	●
سوريا	—	—	●
تونس	●	—	●
دولة الإمارات العربية المتحدة	—	—	●
اليمن	●	—	●

لديها البند القانوني/القانون (●)، ليس لديها البند القانوني/القانون (—)، غير واضح/مرحلة انتقالية (○).

ان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تلزم الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الشفافية في المعلومات العامة، مثل تبني وتيسير إجراءات من أجل السماح لعامة الناس بالحصول على معلومات عن كيفية تنظيم إدارتها العمومية واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها ونشر المعلومات.[23] كما أن الاتفاقية تلزم الدول الأطراف بدعم المشاركة النشطة من الأفراد والجماعات، بما قد يشمل تعزيز الشفافية وضمان تيسر حصول الناس على المعلومات بفعالية.[24]

ان شراكة الحوكمة المفتوحة - وهي مبادرة طوعية تتعهد الحكومات بموجبها بانتهاج الشفافية في الكشف عن الأمور المالية، وتعزيز الحصول على المعلومات، وانتهاج الشفافية في الكشف عن دخل المسؤولين العموميين والإفصاح عن الأصول، ومشاركة المواطنين[25] - متاحة أمام كافة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للانضمام لها ما أن تصبح تلك البلدان مؤهلة. أصبحت الأردن مؤهلة مؤخراً، وصدقت على الإعلان في 22 ديسمبر عام 2011.[26]

---

[19] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19.

[20] لجنة حقوق الإنسان، تعليق عام رقم 34 على المادة 19، CCPR/GC/34 عام 2011

[21] مجموعة معاهدات الأمم المتحدة: اتفاقية مكافحة الفساد، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 12 يوليو/تموز 2012):
http://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XVIII-14&chapter=18&lang=en

[22] الاتحاد الإفريقي، البلدان التي وقعت وصدقت على وأقرت الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 12 يوليو/تموز 2013):
http://www.africa-union.org/root/au/Documents/Treaties/List/African%20Charter%20on%20Human%20and%20Peoples%20Rights.pdf

[23] اتفاقية مكافحة الفساد الصادرة عن الأمم المتحدة 2003، مادة 10 "... تتخذ كل دولة طرف... ما قد يلزم من تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العمومية... ويجوز أن تشتمل هذه التدابير... (أ) اعتماد إجراءات أو لوائح تمكن عامة الناس من الحصول عند الاقتضاء، على معلومات عن كيفية تنظيم إدارتها العمومية واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات والصكوك القانونية التي تهم عامة الناس، مع إيلاء المراعاة الواجبة لصون حرمتهم وبياناتهم الشخصية".

[24] اتفاقية مكافحة الفساد الصادرة عن الأمم المتحدة، مادة 13 "تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة... لتشجيع المشاركة النشطة لأفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام... وينبغي تدعيم هذه المشاركة بتدابير مثل... (ب) ضمان تيسر حصول الناس فعلياً على المعلومات". الشفافية الدولية، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد [تمت الزيارة في 8 مايو/أيار 2012]:
http://archive.transparency.org/global_priorities/other_thematic_issues/access_information/conventions/uncac

[25] شراكة الحوكمة المفتوحة، "إعلان الحوكمة المفتوحة"، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 12 يوليو/تموز 2013):
http://www.opengovpartnership.org/open-government-declaration

[26] شراكة الحوكمة المفتوحة، "الأردن"، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 12 يوليو/تموز 2013):
http://www.opengovpartnership.org/countries/jordan

الوضع القومي

لقد ضمت البلدان الأربعة حق حرية التعبير إلى دساتيرها، و يعتبر الحصول على المعلومات جزء من هذا الحق. فيجب على الحكومات تمرير قانون ضمان حق الحصول على المعلومات من أجل تفعيل هذا الحق الدستوري. في عام 2011، ضمت المغرب حق الحصول على المعلومات إلى دستورها. مما يتسق إلى حد كبير مع الوضع الإقليمي إذ إن كافة البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باستثناء المملكة العربية السعودية، ضمت حق حرية التعبير أو الصحافة إلى دساتيرها.

إن تحويل هذا الحق إلى قانون محلي مُفصل لا يزال يمثل أولوية في مصر والمغرب وفلسطين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوجه عام. أما في اليمن فيمثل تنفيذ القانون أولوية.

وفي مصر، صاغت الحكومة مشاريع قوانين ضمان حق الحصول على المعلومات خلال عام 2012، وفي مارس عام 2013 أصدرت وزارة العدل مشروع القانون الأخير لتقديمه لمجلس النواب من أجل التصديق عليه.[27] و يشمل مشروع القانون عدداً من الجوانب الإيجابية. ومع ذلك، لابد أن يعمل المشرعون على معالجة نقاط الضعف الأخرى، خاصة فيما يتعلق بمن يحق له تقديم الطلب، وكيفية تقديم الطلب، وشكل وتكلفة توفير المعلومات. كما أن استثناء هيئات حكومية كاملة من الكشف عن المعلومات لا يتسق أيضاً مع المعايير الدولية.[28]

وعقب قيام المغرب بضم حق الحصول على المعلومات إلى دستورها عام 2011، بدأت وزارة الوظائف العمومية وتحديث الإدارة في صياغة مشروع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، مع إقصاء المنظمات المدنية بشكل كبير، إذ لم يتم استشارتها قبل نشر مشروع القانون بغرض المناظرة العامة في مارس 2013. وتتوقع الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة تمرير القانون في 2013.[32]

وفي إبريل عام 2005، صدق المجلس التشريعي الفلسطيني على مشروع قانون حق الحصول على المعلومات.ولكن توقف تمرير القانون عقب تجميد أعمال المجلس التشريعي في عام 2007. كما أن مشروع القانون الذي صيغ عام 2005، رغم أنه يعد خطوة إيجابية، إلا أنه لا يتسق مع المعايير الدولية بعد.

جدول 5: جدول مقارنة الممارسات

ملاحظة: جميع الأرقام المدرجة هي آخر نسخة متوفرة للتصنيفات حتى وقت النشر.

مؤشرات التمثيل والمساءلة (التصنيف، حيث 100 أعلى الدرجات)[31]	مؤشر الموازنة المفتوحة (الدرجة، حيث 100 الأعلى انفتاحاً)[30]	مؤشر حرية الصحافة (التصنيف، حيث 179 أقل درجات حرية الصحافة)[29]
ثلاث دول حصلت على أعلى تصنيف		
تونس (35.7)	الأردن (57)	موريتانيا (67)
لبنان (34.3)	المغرب (38)	الكويت (77)
الكويت (30.5)	لبنان (33)	لبنان (101)
ثلاث دول حصلت على أقل تصنيف		
ليبيا (6.1)	العراق (4)	السودان (170)
سوريا (3.8)	المملكة العربية السعودية (1)	إيران (174)
المملكة العربية السعودية (3.3)	قطر (0)	سوريا (176)

و تشمل هذه المعايير إجراءات واضحة لتقديم الطلبات وسبل الطعن على الرفض، والتزام الهيئات العمومية بمساعدة مقدمي الطلبات في تحضير الطلب مع وجود استثناءات محدودة.[33]

ومن بين البلدان الأربعة، فإن اليمن فقط هي التي لديها قانون حق الحصول على المعلومات، وقد تم تمريره في يوليو عام 2012.[34] ورغم أن القانون يشتمل على الكثير من النقاط القوية، إلا أن به كذلك بعض أوجه القصور، إذ يفتقر القانون إلى اختباري المصلحة العامة والضرر (انظر ص 6).و قد تباطأ رئيس اليمن عاماً تقريباً قبل تعيين مفوض المعلومات في مايو 2013، برغم أن ذلك مطلبا ينص عليه القانون، كما لم يتم تصدر اصدار اللوائح التنفيذية بعد و التي بدونها تبقى إجراءات القانون الأساسية غير محددة.[35]

و يتسق هذا الوضع بدوره مع الصورة الإقليمية . فالأردن[36] وتونس[37] هما الدولتان الوحيدتان في المنطقة اللتان تمتلكان قانونين يضمنان حق الحصول على المعلومات. وحتى وقت كتابة التقرير، أي بعد انقضاء عامين على تمرير القانون، لم يصدر الرئيس التونسي بعد اللوائح المنظمة

---

[27] الشفافية الدولية، 2013، ص12.
[28] المصدر السابق، ص44.
[29] مراسلون بلا حدود، 2013: 20 – 24.
[30] شراكة الموازنة الدولية، 2013: 7.
[31] المؤشرات العالمية للحوكمة الصادرة عن البنك الدولي، جدول إحصائي: التمثيل والمساءلة، مقارنة بين دول منتقاة 2011.
[32] الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، 2013، ص15.
[33] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – AMAN، المعلومات تنتمي إليك: المعلومات العامة في فلسطين (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – AMAN، 2013)، ص27.
[34] الفريق اليمني للشفافية والنزاهة، 2013، ص 9.
[35] الفريق اليمني للشفافية والنزاهة، 2013، ص 10، 34.
[36] بوابة محاربة الفساد "لمحة عن الأردن – مبادرات محاربة الفساد الحكومي".
[37] البنك الدولي، "التشريعات التونسية المعنية بإصلاحات الحصول على المعلومات والحوكمة المفتوحة"، FreedomInfo.org، "تونس تصدر قراراً بشأن الوصول إلى الوثائق الحكومية".

التي تسمح بتفعيل القانون،[38] وقد واجه القانون التونسي والقانون الأردني عدة انتقادات و ذلك لأن القانون الأردني لم يتطرق لمسألة التعارض مع قوانين السرية،[39] ولأن القانون التونسي يفتقر لآليات التطبيق الفعالة.[40] و قد قام مجلس الوزراء مؤخراً بالتصديق على مشروع قانون يقضي بتعديل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن، ورغم أنها خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه لا زال لا يفي بالمعايير الدولية ولا يتطرق لمسألة التعارض مع قوانين السرية، وفقاً لآراء المعلقين.[41] وفي السنوات الأخيرة أخذت في الاعتبار الحكومات أو مجالس النواب في ست دول أخرى على الأقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - قوانين ضمان حق الحصول على المعلومات ، وهي البحرين ومصر والكويت ولبنان والمغرب وفلسطين.[42]

وبعيداً عن إطار القوانين، تعكس مؤشرات الشفافية والحوكمة المشتركة مسألة غياب تشريعات معنية بحق الحصول على المعلومات سواء في البلدان التي يشملها المشروع أو في المنطقة بشكل أعمّ.

فمصر والمغرب وفلسطين واليمن بلدان أداؤها ضعيف من حيث الموازنة المفتوحة، وحرية الصحافة، والتمثيل والمساءلة.[43]

تعتبر المغرب استثناءً بالنسبة للموازنة المفتوحة إذ تقع ضمن مجموعة "القدر الأدنى من معلومات الموازنة"، بدلاً من مجموعة "معلومات موازنة هزيلة أو غياب أي معلومات عن الموازنة" التي تقع مصر واليمن ضمنها.[44] و البلدان الأربعة مصنفة في الثلث الأدنى فيما يتعلق بحرية الصحافة[45] وحصلت على أقل من ثلث الحد الأقصى للدرجات فيما يتعلق بالتمثيل والمساءلة.[46]

كما أن مؤشرات البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتبر ضعيفة أيضا. إذ يأتي تصنيف البلدان في النصف السفلي فيما يتعلق بحرية الصحافة، والموازنة المفتوحة، والتمثيل والمساءلة، بينما تقترب بعض البلدان من الدرجات والتصنيفات الأدنى عالمياً.[47]

---

[38] منى يحيى، "حرية التعبير مهددة في تونس"، المغاربية، الأول من يوليو 2013، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 23 يوليو/تموز 2013): http://magharebia.com/en_GB/articles/awi/features/2013/07/01/feature-02

[39] بوابة محاربة الفساد "لمحة عن الأردن – مبادرات محاربة الفساد الحكومي".

[40] سعيد المدهون، الحصول على المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نظرة عامة على التطورات الحديثة في الأردن ولبنان والمغرب وتونس (معهد البنك الدولي: 2012)، ص 2 – 3، 29 – 30. (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013): http://wbi.worldbank.org/wbi/Data/wbi/wbicms/files/drupal-acquia/wbi/Almadhoun-ATI_in_MNA_Region_ENGLISH.pdf

[41] يحيى شوخير، التطورات الحديثة: الأردن في البنك الدولي، الحوار الإقليمي – المضي قدماً في الوصول إلى المعلومة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التحالفات والترابط الشبكي (النشرة الإخبارية الخامسة، 5 أكتوبر 2012)، ص 14.

[42] سعيد المدهون، "حالة تشريعات حرية المعلومات في العالم العربي 2010"، حق الحصول على المعلومات 2012، [المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 23 يوليو/تموز 2013]: http://www.right2info.org/resources/publications/Overview%20of%20FOI%20legislation%20in%20the%20Arab%20World%20-%20SA%20-%2002-06-2010.doc/view

[43] مراسلون بلا حدود، 2013، ص 20 – 24، شراكة الموازنة الدولية، 2013، ص 7، المؤشرات العالمية للحوكمة الصادرة عن البنك الدولي، جدول إحصائي: التمثيل والمساءلة، مقارنة بين دول منتقاة 2011.

[44] شراكة الموازنة الدولية، 2013: ص 7، فلسطين غير مدرجة.

[45] مراسلون بلا حدود، 2013: ص 20 – 24.

[46] المؤشرات العالمية للحوكمة الصادرة عن البنك الدولي، جدول إحصائي: التمثيل والمساءلة، مقارنة بين دول منتقاة 2011.

[47] مراسلون بلا حدود، 2013، ص 20 – 24، شراكة الموازنة الدولية، 2013، ص 7، المؤشرات العالمية للحوكمة الصادرة عن البنك الدولي، جدول إحصائي: التمثيل والمساءلة، مقارنة بين دول منتقاة 2011.

التحديات

من خلال البحث الذي تم إجراؤه لإعداد التقارير المحلية الأربعة، وجدت الفروع المحلية لمنظمة الشفافية الدولية وشركاؤها في مصر والمغرب وفلسطين واليمن عدداً من التحديات التي تحول دون استخدام الأفراد والمجتمع المدني حق الحصول على المعلومات من أجل مكافحة الفساد. وهذه التحديات موجودة في البلدان الأربعة.

فلم تمرر الحكومات ومجالس النواب قوانين ضمان حق الحصول على المعلومات في أي من الدول باستثناء اليمن، ولم تصدر حكومة اليمن اللوائح التنفيذية للقانون وبالتالي لا يوجد حق عام يكفل الوصول إلى كافة مجالات المعلومات العامة في أي من الدول الخاضعة للتقييم التفصيلي.

القوانين القائمة في البلدان الأربعة تتيح الحصول على المعلومات في قطاعات منفردة، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالبيئة أو المشتريات العامة. إضافة إلى تركيز تلك القوانين على قطاعات محددة، فقد أخفقت كذلك في الامتثال للمبادئ الدولية لقوانين ضمان حق الحصول على المعلومات وهذا يعني أنه حتى داخل القطاع الذي تطبق عليه تلك القوانين، لا يتمكن الأفراد والمجتمع المدني تحت أي ظرف من الحصول على المعلومات التي ربما يحتاجون إليها من أجل مكافحة الفساد.

إضافة إلى ذلك، فإن قوانين السرية في مصر والمغرب تمنع المسؤولين العموميين من الكشف عن المعلومات دون موافقة رسمية أو تصديق من مصدر سيادي في أفضل الحالات، مما قد يتسبب في ارتباك للمسؤولين العموميين عند تسلم طلبات الحصول على المعلومات، كما يمكن أن يقوموا بتجاهلها أو إلغائها في أسوأ الحالات.

إن القانون القوي الذي يكفل حق الحصول على المعلومات وينفذ بفعالية لا يُمكن مقدمي الطلبات من تحضير وتقديم طلبات الحصول على المعلومات فحسب، بل إنه كذلك يلزم الهيئات العمومية بالاستجابة وإتاحة المعلومات في الشكل المحدد وتحديد نطاق زمني واضح للاستجابة وأيضا يمنع الهيئات العمومية من فرض رسوم مرتفعة. كما أنه يُمكن مقدمي الطلبات من الطعن على حالات الرفض ويتطلب من الهيئات العمومية إجراء اختباري المصلحة العامة والضرر قبل رفض الطلب وتقديم مبررات الرفض.[48] وقد ذكرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في التعليق العام رقم 34 أنه من أجل تفعيل المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير – يشمل ذلك قوانين حرية المعلومات - لضمان الحصول على هذه المعلومات بطريقة سهلة وفورية وفعالة وعملية.[49]

مصر

لا يوجد في مصر قانون يكفل حق الحصول على المعلومات. أثناء إجراء البحث لأجل إعداد التقرير المحلي، وقد وجد مركز خدمات التنمية أن هناك ثلاثة قوانين متعلقة بحق الحصول على المعلومات والفساد تمتثل بشكل محدود للمبادئ الدولية: قانون الأرشيف الوطني، وقانون العطاءات والمناقصات، ومرسوم مراكز المعلومات. فعلى سبيل المثال، افتقرت القوانين إلى إطارات زمنية للاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات وسبل الطعن على رفض الطلبات أو صمت المسؤولين إزاء الطلبات. و بالنسبة لمشروع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، الذي خضع كذلك للتحليل، فقد تطرق لتلك المشاكل من جوانب متعددة، ولكنه احتوى أيضاً على نقاط ضعف. ومن غير المعلوم إن كانت مصر ستقر ذلك القانون أو متى يمكن أن تقره.[50]

[48] أكسيس إنفو أوروبا، KAB وIKME، أكسيس إنفو قبرص التوصيات والتقرير (مدريد: أكسيس إنفو، نوفمبر 2011)، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 22 مايو/أيار 2013): http://www.accessinfocyprus.eu/images/access-info/final_report/Draft_Report_and_Recommendations_for_Consultation_24_Feb_2011_web.pdf، منظمة المادة 19، حق الجمهور في المعرفة: مبادئ تشريعات حرية المعلومات (لندن: المادة 19، 1999)، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 22 مايو/أيار 2013): http://www.article19.org/data/files/pdfs/standards/righttoknow.pdf

[49] لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تعليق عام رقم 34 على المادة 19.

[50] الشفافية الدولية، 2013، ص 12، 44.

و تعوق القوانين فى مصر كذلك الحصول على المعلومات فقانون العاملين المدنيين بالدولة لعام 1978 يمنع المسؤولين العموميين من الكشف عن البيانات العامة ونشر الإعلانات دون الحصول على تصريح من الوزارة أو وزير الحكم المحلي أو رئيس مجلس إدارة الهيئة العمومية، ويمنع المسؤولين من الكشف عن المعلومات المفترض أنها سرية بطبيعتها أو سرية وفقاً للتعليمات.[53]كما أن المادة 10 من قرار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعطي الجهاز المركزي سلطة منفردة لنشر الإحصاءات في مصر وتمنع جميع الهيئات الأخرى وكذلك الأفراد من نشر المعلومات الإحصائية.[54]

الحصول على المعلومات لمحاربة الظلم في المغرب
دراسة حالة

في قضية سلمت إلى الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة ومركز المناصرة والإرشاد القانوني (ALAC)،[51] ارتاب المدعي في أن أفراد عائلته اختلسوا ممتلكات وأموالاً مودعة في حسابات بنكية ورثوها جميعاً من أبيهم عقب وفاته. لم يستجب المدعون العموميون المحليون للطعون التي قدمها طالباً إجراء تحقيق، كما رفض قاضي التحقيق سريعاً نظر قضيته دون إبداء أسباب أو مبررات. كذلك لم تجب إدارة الشؤون الجنائية التابعة لوزارة العدل على الاستفسارات الكتابية التي بعث بها ممثلو مركز المناصرة والإرشاد القانوني بشأن القضية.

لو كان هناك حق قانوني يكفل الحصول على المعلومات، لأصبح من الممكن أن يتقدم المدعي بطعن إلى مفوض معلومات أو محكمة على امتناع المدعي العام غير القانوني عن عرض الأسباب التي أدت لرفض القضية وحيثيات حكم المحكمة بشأن رفضها. كما أن قانون ضمان حق الحصول على المعلومات كان من الممكن أن يمد المدعي بأسس تمكنه من طلب معلومات عن حالة الشكوى من إدارة الشؤون الجنائية.[52]

المغرب

لا يوجد في المغرب قانون يكفل حق الحصول على المعلومات، والقوانين الحالية تُفعل حق الحصول على المعلومات جزئياً فقط. وجدت الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة أن القوانين التي أخضعتها للتحليل (قانون القوائم الانتخابية، ومرسوم المشتريات العامة، وقانون الأرشيف وقانون البيئة وقانون المنظمات المحلية)، معظمها لم يكفل حق الحصول على المعلومات لجميع الأفراد، ونادراً ما حددت إطاراً زمنياً للاستجابة للطلبات، كما أن هناك قانوناً واحداً فقط يلزم الهيئات العمومية بمساعدة مقدمي الطلبات.[55] عند تقييم حق الحصول على المعلومات في قطاع العدالة – الذي صنفته الشفافية الدولية في مقياس الفساد العالمي لعامي 2011/2010 على أنه القطاع "الأكثر فساداً" – وجدت الجمعية المغربية لمحاربة الفساد أن هناك عدة عوامل تحول دون الحصول على المعلومات، منها غياب متطلب قانوني لنشر قرارات المحكمة، وعوائق الحصول على المعلومات من الإدارة القضائية، وصعوبات الطعن على حالات رفض توفير المعلومات في القطاع القضائي.[56]

قانون الخدمة المدنية المغربي لعام 1958 يمنع كذلك المسؤولين العموميين من الكشف عن المعلومات أو تقديم وثائق إدارية لأطراف ثالثة دون تصريح من الإدارة. الأشخاص الذين يكشفون عن المعلومات دون تصريح يمكن أن يتعرضوا لجزاءات تأديبية أو جنائية.[57]

فلسطين

لا يوجد في فلسطين قانون يكفل حق الحصول على المعلومات. القوانين الثلاثة التي قيمها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة -AMAN (قانون الصحافة، وقانون البيئة، وقانون الإحصاءات) أخفقت كلها في الامتثال للمبادئ الدولية للحصول على المعلومات أو كانت غير واضحة في أفضل الحالات. ثمة ملاحظة خاصة، إذ لم يلزم أي من القوانين الثلاثة التي خضعت للتقييم الهيئات العمومية بمساعدة مقدمي طلبات الحصول على المعلومات، وكذلك لم تحدد إطارات زمنية واضحة للاستجابة لتلك الطلبات. مشروع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، الذي خضع للتقييم أيضاً، يمثل خطوة إلى الأمام. ولكنه أخفق بدوره في الامتثال للمبادئ الدولية بشكل كامل، إذ لم يلزم الهيئات العمومية بمساعدة مقدمي الطلبات. إضافة إلى ذلك، يحتوي مشروع القانون على استثناءات فضفاضة.[58]

اليمن

اليمن هي الدولة الوحيدة ضمن الدول التي يشملها المشروع التي تمتلك قانوناً يكفل حق الحصول على المعلومات، وقد سُن القانون في يوليو عام 2012،[59] ولكنه لم يطبق بشكل كامل بعد.[60] حق الحصول على المعلومات المدرج في قوانين أخرى ضعيف؛ فالمعلومات المطلوبة إما محدودة وفقاً لتلك القوانين، أو تجبر مقدمي الطلبات على الاعتماد على طلبات غير رسمية.[61]

قام الفريق اليمني للشفافية والنزاهة (YTTI) بتحليل أربعة قوانين أخرى وثيقة الصلة بحق الحصول على المعلومات والفساد، إضافة إلى قانون حق الحصول على المعلومات (الذي لم ينفذ بعد): قانون مكافحة الفساد، وقانون الرقابة والتدقيق، ومرسوم مركز المعلومات، وقانون الصحافة.

---

[51] الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة ومراكز الاستشارة القانونية، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013): http://www.transparencymaroc.ma/ar/projet-2.html
[52] الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، 2013، ص 39.
[53] الشفافية الدولية، 2013، ص 14.
[54] المصدر نفسه
[55] الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، 2013، ص 31.
[56] المصدر نفسه: ص 32، 37 – 38.
[57] الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، 2013، ص 14.
[58] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2013، ص 27.
[59] الفريق اليمني للشفافية والنزاهة، 2013، ص 9.
[60] المصدر نفسه: ص 10.
[61] المصدر نفسه: ص 27.

اختار الفريق اليمني للشفافية والنزاهة تلك القوانين لأنها وثيقة الصلة بحق الحصول على المعلومات والشفافية ومكافحة الفساد. وجد الفريق اليمني للشفافية والنزاهة أنه ما من قانون من القوانين الأخرى كفل حق الحصول على المعلومات بما يتسق مع المعايير الدولية. ثمة معضلة خاصة تتمثل في أنه ما من قانون من القوانين الأربعة كان واضحاً بشأن إلزام الهيئات العمومية بالكشف عن المعلومات، كما لم تشتمل القوانين على إجراءات واضحة بشأن الطعن على حالات رفض طلبات الحصول على المعلومات.[62] حينما أقدم الفريق اليمني للشفافية والنزاهة على تقييم حق الحصول على المعلومات في قطاع الديزل، افتقر الباحثون إلى أساس قانوني يمكنهم من تقديم طلبات الحصول على المعلومات لشركة النفط الوطنية أو وزارة النفط والمعادن.[63]

تقييم الحصول على المعلومات في قطاع الديزل اليمني

في اليمن يعد قطاع الديزل مهماً إذ يوفر معيار الحياة الأساسي لشريحة كبيرة من السكان، ولكنه واجه مزاعم فساد متعددة خلال السنوات الأخيرة.[64]

قام الفريق اليمني للشفافية والنزاهة (YTTI) بتقييم ست هيئات عامة كجزء من البحث الذي أجراه عن حق الحصول على المعلومات في قطاع الديزل.[65] ذهب الفريق إلى تلك الهيئات في أغسطس وسبتمبر عام 2012 وطرح عليها الأسئلة التالية:

ما كمية الديزل التي تم إنتاجها عام 2011؟

ما كمية الديزل التي تم توزيعها للمحافظات؟

ما هو إجمالي الدعم المالي المخصص للديزل من موازنة الحكومة؟

ما كمية الديزل التي خصصت للقطاع الزراعي؟

ما هو إجمالي كمية الديزل التي منحت للصيادين؟

ما هو إجمالي كمية الديزل الموزعة في السوق وكيف تم توزيعها؟

وجد الفريق اليمني للشفافية والنزاهة أن هذه الهيئات قيدت بشدة الحصول على المعلومات، رغم أهمية الديزل بالنسبة لاقتصاد اليمن، وسجل وجود مستويات فساد في القطاع.[66]

في غياب قانون مطبق يكفل حق الحصول على المعلومات، خلص الفريق اليمني للشفافية والنزاهة إلى أن عامة الناس لا يمكنهم الحصول على معلومات من خلال التقدم بطلب مباشر إلى الهيئات العمومية. كان الحصول على المعلومات يسيراً من خلال جهات الاتصال الشخصية فقط، بافتراض أن ذلك تم بصفة شخصية وبنحو سري في بعض الأحيان.[67]

كذلك وجد الفريق اليمني للشفافية والنزاهة أن بعض الهيئات قدمت المعلومات عقب موافقة المسؤولين الأعلى، بينما طلبت هيئات أخرى من مقدمي الطلبات أن يذكروا فيم سيتم استخدام المعلومات. وحتى حينما التزم مقدمو الطلبات بتلك الشروط، قدمت الهيئات معلومات قديمة وغير كاملة ولا علاقة لها بموضوع الطلبات.[68]

---

[62] المصدر نفسه.
[63] المصدر نفسه: ص 33.
[64] الفريق اليمني للشفافية والنزاهة، 2013، ص 28.
[65] المصدر نفسه: ص 28 – 33.
[66] المصدر نفسه: ص 33.
[67] المصدر نفسه.
[68] المصدر نفسه: ص 28 – 33.

نظرة مستقبلية

في البلدان الأربعة التي يشملها المشروع، هناك علامات إيجابية تشير إلى أن الحكومات ومجالس النواب تدرك أهمية الحصول على المعلومات بنحو فعال. تتطلب المرحلة القادمة من المشرعين إعطاء أولوية للدمج التشريعي لهذا الحق كما هو مضمون دولياً. يجب على الحكومات بعد ذلك ضمان تنفيذ القوانين.

إقدام مصر على ضم حق الحصول على المعلومات وحق حرية التعبير إلى دستور 2012 كان علامة إيجابية، وكذلك صياغة مشروع قانون يكفل حق الحصول على المعلومات لأجل تنفيذ هذا الحق الدستوري.[69] بعد تغيير الحكومة في يوليو 2013 وتعطيل العمل بالدستور أصبح هناك خطورة، إذ يمكن أن تقوم الحكومة الانتقالية أو الحكومة التي ستليها بإيقاف أو إبطال التقدم الذي أُحرز فيما يتعلق بتفعيل حق الحصول على المعلومات. أي دستور جديد أو تعديلات دستورية تتم في مصر يجب أن تحرص على دمج حق الحصول على المعلومات وإزالة نقاط الضعف في أحكام قانون الحصول على المعلومات في دستور 2012. يجب على الحكومة أن تواصل مناقشة وتعديل مشروع قانون حق الحصول على المعلومات بمشاركة المجتمع المدني وغيره من الأطراف المهتمة والمعنية.

حكومة المغرب تجري مشاورات حالياً بشأن قانون حق الحصول على المعلومات ويجب أن تواصل التشاور مع المجتمع المدني وتقدم مُنقحة لمجلس النواب هذا العام. ستصبح المغرب رابع بلد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمتلك قانوناً يكفل حق الحصول على المعلومات.[70]

توقفت الجهود المتعلقة بإصدار قانون يكفل حق الحصول على المعلومات في فلسطين في الوقت الحالي. في عام 2005 صاغ المجتمع المدني مشروع قانون وفي عام 2007 صدق عليه المشرعون بشكل مبدئي. تمرير هذا القانون، بعد مراجعته، أصبح يعتمد الآن على قرار رئاسي أو إعادة تشكيل مجلس النواب.[71]

إقرار اليمن لقانون حق الحصول على المعلومات في عام 2012 كان خطوة أولى جيدة ويرى الفريق اليمني للشفافية والنزاهة أنه امتثل بشكل كبير للمبادئ العشرة للحصول على المعلومات.[72] تنفيذ القانون يسير بخطى بطيئة، ومن ناحية أخرى، رغم أن الرئيس عين مفوض معلومات في مايو 2013 إلا أنه لم يتم إصدار لوائح تنفيذية في مجالات أخرى.[73] ما زالت المشاورات الدستورية التي تجريها الحكومة اليمنية قائمة.[74] كما إن ضم حق الحصول على المعلومات إلى الدستور الجديد سيعزز عملية تنفيذ القانون.

[69] الشفافية الدولية، 2013: ص 11 – 12.
[70] الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، 2013: ص 10.
[71] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2013: ص 10.
[72] الفريق اليمني للشفافية والنزاهة، 2013: ص 27.
[73] المصدر السابق: ص 9 – 10، 34.
[74] المصدر نفسه: ص 9.

النتائج

ترى الشفافية الدولية أن التنفيذ الفعال لقانون الحصول على المعلومات ضرورة لا غنى عنها من أجل التصدي للفساد. فالمعلومات ضرورية لاتخاذ قرارات مستنيرة وامتلاك المعلومات أيضاً مصدر قوة. فعندما لا تكون المعلومات متوفرة بشكل حر يمكن أن يتوغل الفساد، ومن الجائز ألا تتوفر الحقوق الأساسية. يمكن أن يختبئ الفساد وراء ستار السرية، وربما يطلب أولئك الذين لديهم امتياز الاطلاع على المعلومات رشاوى من آخرين يسعون للحصول على المعلومات التي بحوزتهم، وقد يُحرم الأفراد من خدمات الصحة والتعليم الأساسية إن لم تكن لديهم معلومات عن حقوقهم. يمكن أن تخفي الحكومات تصرفاتها من خلال السيطرة على الإعلام أو فرض الرقابة عليه، ومن خلال منع إمكانية الإبلاغ عن المعلومات الأساسية التي تصب في الصالح العام.[75]

في نطاق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورغم الالتزامات الدولية، لم يتم دمج حق الحصول على المعلومات في قوانين عامة تكفل الحصول على المعلومات وتُمكن عامة الناس والمجتمع المدني من التوجه إلى الهيئات العمومية وطلب الحصول على المعلومات التي ستمنحهم القدرة على التصدي للفساد.

في البلدان الأربعة التي يشملها المشروع، تولى البحث الذي أجرته ثلاثة فروع للشفافية الدولية ومنظمة شريكة تحديد الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني وعامة الناس بسبب غياب قانون يكفل حق الحصول على المعلومات أو عدم تنفيذ ذلك القانون بفعالية. وفي البلدان الأربعة، حدد الباحثون نقاط الضعف في قوانين القطاعات المحددة ذات الصلة الوثيقة بأعمال مكافحة الفساد، إذ تحول نقاط الضعف تلك دون استخدام عامة الناس لتلك القوانين كأداة من أدوات مكافحة الفساد. كذلك حدد الباحثون في المغرب ومصر القوانين التي تتطلب من المسؤولين العموميين عدم الكشف عن المعلومات.

من أجل إيجاد حلول لتلك المشاكل ومكافحة الفساد، يجب على المشرعين صياغة وتمرير قوانين ضمان حق الحصول على المعلومات والتي يجب أن تطبقها الحكومات بفعالية. هذه القوانين والمواد الدستورية مدرجة بجدول أعمال الحكومات في البلدان الأربعة التي يشملها المشروع. يجب أن تتعاون الحكومات مع المجتمع المدني خلال صياغة مسودة المواد الدستورية وتمرير القوانين من أجل ضمان امتثال القوانين للمبادئ الدولية للحصول على المعلومات وتفعيلها. وبعد تمرير القوانين، يجب أن تحرص الحكومات على تنفيذها بفعالية.

[75] الشفافية الدولية، الحصول على المعلومات، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 22 مايو/أيار 2013): http://www.transparency.org/topic/detail/accesstoinformation

التوصيات

بناء على نتائج هذا التقرير، تقدم منظمة الشفافية الدولية التوصيات التالية بشأن مكافحة الفساد من خلال الحصول على المعلومات إلى:

الحكومة ومجالس النواب

- يجب على الحكومات ومجالس النواب صياغة وتمرير قوانين ضمان حق الحصول على المعلومات بحيث تمتثل للمبادئ الدولية. تنص المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على المبادئ الأساسية وأفضل الممارسات والمعايير الدولية، المادة 76 وتشمل: إقرار منهج الكشف الاستباقي لإتاحة المعلومات الحكومية ذات الأهمية العامة بطريقة سهلة وفي قالب إلكتروني مفهوم، وضمان عدم فرض رسوم للحصول على المعلومات أو فرض رسوم معقولة، ووضع إطار زمني واضح ومعقول تقوم خلاله الهيئات العمومية بدراسة الطعون على رفض طلبات الحصول على المعلومات. و رغم أن حرية التعبير تشمل حق الحصول على المعلومات إلا أنه يجب علىصائغي ومشرعي القوانين والدساتير أن يضعوا في الاعتبار إدراج بند دستوري واضح يقر هذا الحق.

- يجب على الحكومات أن تقوم بتنفيذ قوانين الحصول على المعلومات على نحو فعال، وتدريب الموظفين على ذلك، والعمل بصورة استباقية بحيث تجعل المعلومات متاحة في الوقت المناسب وفي أشكال يسهل الاطلاع عليها وقابلة للمقارنة على الإنترنت وأيضا من خلال المكاتب الحكومية.

- يجب على الحكومات ومجالس النواب حذف القوانين التي تعوق أو تحد من الحصول على المعلومات وأن تراجع القوانين التي تشتمل على استثناءات فضفاضة متعلقة بالأمن القومي، بما يتسق مع الممارسات الدولية الجيدة. ويجب على الحكومات أن تجري مراجعة شاملة للسياسات والممارسات المتعلقة بتنفيذ قواعد الحصول على المعلومات وأن تحل المشكلات من خلال التنفيذ الفعال.

- يجب على الحكومات ومجالس النواب مشاورة المجتمع المدني خلال صياغة مشاريع القوانين والبنود الدستورية لضمان الامتثال التام للمبادئ الدولية وتكييفها مع الأوضاع المحلية.

- يجب على الحكومات والمجتمع المدني توعية عامة الناس بصورة استباقية بقوانين ضمان حق الحصول على المعلومات وتشجيعهم على استخدامها.

المجتمع المدني

- يجب على المجتمع المدني أن يعمل مع الحكومات وأن يؤيد إقرار وتنفيذ قوانين ضمان حق الحصول على المعلومات التي تمتثل للمبادئ الدولية.

- يجب على المجتمع المدني أن يقيّم امتثال القطاع العام للقوانين التي تكفل حق الحصول على المعلومات من خلال تقديم طلبات لتقييم الهيئات العمومية.

- يجب على المجتمع المدني توعية عامة الناس بصورة استباقية بقوانين الحصول على المعلومات وتشجيعهم على استخدامها.

[76] منظمة المادة 19، حق الجمهور في المعرفة: مبادئ تشريعات حرية المعلومات، 1999.

مصر

- يجب على الحكومة ومجلس النواب العمل بفعالية على تمرير وتنفيذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الذي يمتثل للمعايير الدولية والممارسات الأفضل، ويشمل شكل الطلب وقالب المعلومات والرسوم والاستثناءات المحدودة من واقع اختباري الضرر والمصلحة العامة.
- يجب على مجلس النواب أن يحذف القوانين المتضاربة والاستثناءات الفضفاضة للكشف عن المعلومات أو أن يمكن قانون الحصول على المعلومات من تجاوزها.
- يجب أن تؤسس الحكومة هيئة عامة مسؤولة عن الكشف عن المعلومات العامة بصورة استباقية وتشجيع المواطنين على استخدام حق الحصول على المعلومات وتقديم حلول لحالات عدم الكشف عن المعلومات.

❖ للاطلاع على التوصيات بالكامل، انظر صفحة منظمة الشفافية الدولية، المعلومات تنتمي إليك: المعلومات العامة في مصر - Transparency International, *It belongs to you: Public information in Egypt*.

المغرب

- يجب على الحكومة ومجلس النواب سن قانون عام يكفل حق الحصول على المعلومات ويتسق مع المعايير الدولية، وتعديل التشريع الحالي الذي لا يتسق مع هذا الحق العام.
- يجب على الحكومة أن تطور البنية التحتية للإدارات والمرافق العمومية اللازمة لتنفيذ هذا الحق، ويشمل ذلك تدريب المسؤولين العموميين على إنتاج وإدارة ونشر المعلومات، وتخصيص الموازنات اللازمة.
- يجب على الحكومة أن تحرص على إتاحة المعلومات بطريقة سهلة ومفيدة وقابلة للاستخدام ومناسبة، على أن يتم تحديثها عند الضرورة وتوفيرها دون مقابل كمبدأ عام.
- يجب على الحكومة أن تشرح لعامة الناس محتوى ووسائل الاستفادة من قانون الأرشيف وقانون حق الحصول على المعلومات المتوقع.

❖ للاطلاع على التوصيات كاملة، انظرصفحة الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، المعلومات تنتمي إليك: المعلومات العامة في المغرب - Transparency Maroc, *It belongs to you: Public information in Morocco*.

فلسطين

- ينبغي على السلطة الفلسطينية مراجعة مشروع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وفقاً للمعايير الدولية، وبما أن المجلس التشريعي الفلسطيني مُعطل حالياً، يتعين على رئيس السلطة الفلسطينية أن يصدر القانون.
- ينبغي على الرئيس ضمان تنفيذ الهيئات العمومية لبنود قانون ضمان حق الحصول على المعلومات بفعالية بعد تمريره.
- يجب أن تُجهّز السلطة الفلسطينية وتنشر دليل المعلومات العامة بشأن إجراءات طلب الحصول على المعلومات من الهيئات العمومية والآليات المتوفرة لإنفاذ الاستجابة.

❖ للاطلاع على التوصيات كاملة، انظر صفحة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – AMAN، المعلومات تنتمي إليك: المعلومات العامة في فلسطين The Coalition for Accountability and Integrity – AMAN, *It belongs to you: Public information in Palestine*.

اليمن

- يجب على مجلس النواب أن يدرج بشكل واضح حق الحصول على المعلومات في الدستور الجديد.
- يجب على الحكومة ومجلس النواب مراجعة وتعديل القوانين التي تعوق أو تحد من حق الحصول على المعلومات.
- يجب على الحكومة ومجلس النواب منح الهيئات المسؤولة عن الطعون والهيئات الإشرافية الصلاحيات والموارد اللازمة لمراجعة تنفيذ حق الحصول على المعلومات.
- يجب على الحكومة أن توفر للمسؤولين العموميين التدريب على أداء واجباتهم المتعلقة بقانون حق الحصول على المعلومات.
- يجب على الحكومة أن تؤسس أقساماً داخل الوزارات مسؤولة عن طلبات الحصول على المعلومات والكشف الاستباقي عن المعلومات.
- يجب على مفوض المعلومات صياغة اللوائح التنفيذية لقانون حق الحصول على المعلومات وتسليمها إلى الرئيس لأجل إصدارها.

❖ للاطلاع على التوصيات كاملة، انظرصفحة الفريق اليمني للشفافية والنزاهة، المعلومات تنتمي إليك: المعلومات العامة في اليمن - Yemeni Team for Transparency and Integrity, *It belongs to you: Public information in Yemen*.

دليل المصادر

يشمل دليل المصادر مصادر مختارة عن الحصول على المعلومات ووثيقة الصلة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). وقد تم إعداد دليل المصادر عن طريق الاستعانة بعدد من المصادر المستخدمة في التقارير، وفي أعمال أخرى متعلقة بالحصول على المعلومات، ولكن لا يجب أن يعتبر شاملاً.

تقييمات حق الحصول على المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- اسأل حكومتك! حملة الأسئلة الـ6[77] (الجزائر، العراق، المغرب، اليمن).
- التصنيف العالمي لحق الحصول على المعلومات.[78]
- مؤشر الموازنة المفتوحة.[79]
- مؤشر حرية الصحافة.[80]
- موقع رايت تو إنفو Right 2 Info.[81]

قوانين ضمان حق الحصول على المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- الأردن.[82]
- تونس.[83]
- اليمن.[84]

القانون الدولي والإعلانات الدولية

- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.[85]
- اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد.[86]
- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.[87]
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[88]
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.[89]
- إعلان ويندهوك.[90]

مطبوعات وأدبيات

- Alfonso Hernández-Valdez: مقتضيات الموازنة لأجل تشريع حق الحصول على المعلومات.[91]
- Álvaro Herrero and Gaspar López: الحصول على المعلومات والشفافية في النظام القضائي.[92]
- Andrew Puddephatt: استطلاع دور المجتمع المدني في صياغة وإقرار قوانين حق الحصول على المعلومات.[93]

---

[77] IBP، مركز القانون والديمقراطية، أكسيس إنفو أوروبا، اسأل حكومتك! حملة الأسئلة الـ6، سبتمبر 2011، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 15 أغسطس/آب 2013): http://www.access-info.org/documents/6QC/6QC_Report_Publication_version_September_2011.pdf

[78] مركز القانون والديمقراطية وأكسيس إنفو، التصنيف العالمي لحق الحصول على المعلومات (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 12 أغسطس/آب 2013): http://rti-rating.org/

[79] شراكة الموازنة الدولية، 2013: ص7.

[80] مراسلون بلا حدود، 2013.

[81] http://www.right2info.org/، (تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013).

[82] http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?no=47&year=2007، (تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013).

[83] مجموعة البيانات العامة OpenData تونس، انطلاق مشروع مرسوم النفاذ إلى الوثائق الإدارية، الخامس من إبريل، 2012، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013): http://www.opendata.tn/actualites/publication-de-la-circulaire-d%E2%80%99application-du-d%C3%A9cret-loi-sur-l%E2%80%99open-data

[84] مركز القانون والديمقراطية، قانون رقم 13 لعام 2012، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013): http://www.law-democracy.org/wp-content/uploads/2012/07/Yemen-RTI-law.pdf

[85] الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981.

[86] اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد 2003.

[87] البنك الدولي، الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013): http://star.worldbank.org/star/sites/star/files/Arab-Convention-Against-Corruption.pdf

[88] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.

[89] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003.

[90] إعلان ويندهوك المتعلق بتعزيز الصحافة الإفريقية المستقلة والمتعددة، 1991.

[91] Alfonso Hernández-Valdez، مقتضيات الموازنة لأجل تشريع حق الحصول على المعلومات: الحالة المكسيكية (واشنطن: معهد البنك الدولي، 2009).

[92] Álvaro Herrero and Gaspar López، الحصول على المعلومات والشفافية في النظام القضائي (واشنطن: معهد البنك الدولي، 2010).

- Ezequiel Nino: الحصول على المعلومات العامة ومشاركة المواطنين في مؤسسات التدقيق العليا (SAI).[94]
- شبكة مؤيدي حرية المعلومات، تقرير Global Right to Information Update: تحليل وفق المنطقة.[95]
- Helen Darbishire: الشفافية الاستباقية: مستقبل حق الحصول على المعلومات.[96]
- Laura Neumann: نماذج التطبيق: المحتوى والسياق.[97]
- سعيد المدهون: حالة تشريعات حرية المعلومات في العالم العربي.[98]
- معهد البنك الدولي: المضي قدماً في الوصول إلى المعلومات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التحالفات والشبكات.[99]

معايير قوانين ضمان حق الحصول على المعلومات

- منظمة المادة 19، مبادئ تشريعات حرية المعلومات.[100]
- مبادئ الكومنولث في مجال حرية المعلومات.[101]
- مشروع قانون حرية المعلومات النموذجي للكومنولث.[102]
- مشروع القانون النموذجي المعني بضمان حق الحصول على المعلومات للدول أعضاء الاتحاد الإفريقي.[103]
- الإعلان المشترك للبلدان الأمريكية المتعلق بمبادئ حرية التعبير.[104]
- شراكة الحوكمة المفتوحة.[105]
- مشروع قانون البلدان الأمريكية النموذجي المعني بضمان حق الحصول على المعلومات الصادر عن منظمة الدول الأمريكية.[106]
- مبادئ تشوان المتعلقة بالأمن القومي وحق الحصول على المعلومات.[107]

---

[93] Andrew Puddephatt، استطلاع دور المجتمع المدني في صياغة وإقرار قوانين حق الحصول على المعلومات: حالات بلغاريا والهند والمكسيك وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة (واشنطن: معهد البنك الدولي، 2009).

[94] Ezequiel Nino: الحصول على المعلومات العامة ومشاركة المواطنين في مؤسسات التدقيق العليا (SAI) (واشنطن: معهد البنك الدولي، 2010).

[95] شبكة مؤيدي حرية المعلومات، تقرير Global Right to Information Update: تحليل وفق المنطقة – يوليو 2013 (مدريد: شبكة مؤيدي حرية المعلومات، 2013).

[96] Helen Darbishire: الشفافية الاستباقية: مستقبل حق الحصول على المعلومات (واشنطن: معهد البنك الدولي، 2010).

[97] Laura Neumann: نماذج التطبيق: المحتوى والسياق (واشنطن: معهد البنك الدولي، 2009).

[98] سعيد المدهون: حالة تشريعات حرية المعلومات في العالم العربي (رايت تو إنفو Right 2 Info 2012)، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013): http://www.right2info.org/resources/publications/Overview%20of%20FOI%20legislation%20in%20the%20Arab%20World%20-%20SA%20-%2002-06-2010.doc/view

[99] معهد البنك الدولي، المضي قدماً في الوصول إلى المعلومة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التحالفات والشبكات، (تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013)، الإصدار 1 (المصدر بالعربية): http://wbi.worldbank.org/wbi/document/advancing-access-information-mna-supporting-coalitions-networks-arabic-version, (المصدر بالإنجليزية): http://wbi.worldbank.org/wbi/document/advancing-access-information-mna-supporting-coalitions-networks، الإصدار 2 (المصدر بالعربية): http://wbi.worldbank.org/wbi/document/advancing-access-information-mna-supporting-coalitions-networks-newsletter-issue-2-arabic-v، (المصدر بالإنجليزية): http://wbi.worldbank.org/wbi/document/advancing-access-information-mna-supporting-coalitions-networks-newsletter-issue-2، الإصدار 3 (المصدر بالعربية): http://wbi.worldbank.org/wbi/document/advancing-access-information-mna-supporting-coalitions-networks-newsletter-issue-3-arabic، (المصدر بالإنجليزية): http://wbi.worldbank.org/wbi/document/advancing-access-information-mna-supporting-coalitions-networks-newsletter-issue-3

[100] منظمة المادة 19، حق الجمهور في المعرفة: مبادئ تشريعات حرية المعلومات (لندن: المادة 19، 1999).

[101] مبادئ الكومنولث في مجال حرية المعلومات، 1999، نشرت في "حق الحصول على المعلومات: مبادرة الكومنولث الدولية لحقوق الإنسان"، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013): http://www.humanrightsinitiative.org/programs/ai/rti/international/cw_standards.htm

[102] مشروع قانون حرية المعلومات النموذجي للكومنولث (02) 6، 2002 نشر من خلال مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 15 أغسطس/آب 2013): http://www.humanrightsinitiative.org/programs/ai/rti/international/cw_standards/Cth%20model%20law%20-%20FOI%20Act.pdf

[103] مركز حقوق الإنسان، جامعة بريتوريا والمقرر الخاص المعني بحرية التعبير والحصول على المعلومات في إفريقيا، مشروع القانون النموذجي المعني بضمان حق الحصول على المعلومات للدول أعضاء الاتحاد الإفريقي.

[104] الإعلان المشترك للبلدان الأمريكية المتعلق بمبادئ حرية التعبير 2000.

[105] (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013): http://www.opengovpartnership.org/

[106] مشروع قانون البلدان الأمريكية النموذجي المعني بضمان حق الحصول على المعلومات 2010، نشر من خلال منظمة الدول الأمريكية، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013): http://www.oas.org/dil/AG-RES_2607-2010_eng.pdf

[107] مؤسسات المجتمع المفتوح، "مبادئ تشوان المتعلقة بالأمن الوطني وحق الحصول على المعلومات: نظرة عامة مكونة من 15 نقطة"، مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح، يونيو 2013، (المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 23 يوليو/تموز 2013): http://www.opensocietyfoundations.org/fact-sheets/tshwane-principles-national-security-and-right-information-overview-15-points

المراجع

تقارير ودراسات

- Alfonso Hernández-Valdez، مقتضيات الموازنة لأجل تشريع حق الحصول على المعلومات: الحالة المكسيكية (واشنطن العاصمة: معهد البنك الدولي، 2009).
- Álvaro Herrero and Gaspar López ، الحصول على المعلومات والشفافية في النظام القضائي (واشنطن: معهد البنك الدولي، 2010).
- منظمة المادة 19، حق الجمهور في المعرفة: مبادئ تشريعات حرية المعلومات (لندن: المادة 19، 1999).
- IBP، مركز القانون والديمقراطية، أكسيس إنفو أوروبا، اسأل حكومتك! حملة الأسئلة الـ6، سبتمبر 2011.
- شراكة الموازنة الدولية، مسح الموازنة المفتوحة 2012 (واشنطن العاصمة: شراكة الموازنة، 2013).
- مراسلون بلا حدود، المؤشر العالمي لحرية الصحافة 2013 (باريس: مراسلون بلا حدود، 2013).
- سعيد المدهون، حالة تشريعات حرية المعلومات في العالم العربي (رايت تو إنفو Right 2 Info 2012).
- سعيد المدهون، الحصول على المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نظرة عامة على التطورات الحديثة في الأردن ولبنان والمغرب وتونس (واشنطن العاصمة: معهد البنك الدولي، 2012).
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – AMAN، المعلومات تنتمي إليك: المعلومات العامة في فلسطين (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – AMAN، 2013).
- الفريق اليمني للشفافية والنزاهة، المعلومات تنتمي إليك: المعلومات العامة في اليمن (صنعاء: الفريق اليمني للشفافية والنزاهة، 2013).
- الشفافية الدولية، المعلومات تنتمي إليك: المعلومات العامة في مصر (برلين: الشفافية الدولية، 2013).
- الشفافية الدولية، استخدام حق الحصول على المعلومات كأداة من أدوات مكافحة الفساد، (برلين: الشفافية الدولية، 2006).
- الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، المعلومات تنتمي إليك: المعلومات العامة في المغرب (الرباط: الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، 2013).
- يحيى شوخير، التطورات الحديثة: الأردن في البنك الدولي، الحوار الإقليمي – المضي قدماً في الوصول إلى المعلومات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التحالفات والربط الشبكي، النشرة الإخبارية الخامسة، 5 أكتوبر 2012 (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2012).

دوريات وبيانات صحفية

- Matthew Weaver and Tom McCarthy، "الجيش المصري يعطل العمل بالدستور ويعزل الرئيس مرسي – كما حدث"، The Guardian، 3 يوليو 2013.
- منى يحيى، "حرية التعبير تحت التهديد في تونس"، المغربية، 1 يوليو 2013.
- البنك الدولي، "التشريعات التونسية المعنية بإصلاحات الحصول على المعلومات والحوكمة المفتوحة"، 29 مارس، 2012.

المواقع

- أكسيس إنفو أوروبا ومركز القانون والديمقراطية، "التصنيف العالمي لحق الحصول على المعلومات: تصنيف البلد"، http://www.rti-rating.org/country_rating.php.
- الاتحاد الإفريقي، http://www.au.int/.
- بوابة محاربة الفساد "لمحة عن الأردن – مبادرات محاربة الفساد الحكومي"، http://www.business-anti-corruption.com/country-profiles/middle-east-north-africa/jordan/initiatives/public-anti-corruption-initiatives.
- FreedomInfo.org، "تونس تصدر قراراً بشأن الوصول إلى الوثائق الحكومية" 11 يوليو 2011، http://www.freedominfo.org/2011/07/tunesia-issues-decree-on-access-to-documents.
- جامعة الدول العربية، http://www.lasportal.org.
- شراكة الحوكمة المفتوحة، http://www.opengovpartnership.org.
- OpenData Tunisia، "انطلاق مشروع مرسوم النفاذ إلى الوثائق الإدارية"، http://www.opendata.tn/actualites/publication-de-la-circulaire-d%E2%80%99application-du-d%C3%A9cret-loi-sur-l%E2%80%99open-data.
- الشفافية الدولية، "الحصول على المعلومات"، http://www.transparency.org/topic/detail/accesstoinformation.
- الشفافية الدولية، "مؤشر مدركات الفساد 2012"، http://cpi.transparency.org/cpi2012/results/.
- الشفافية الدولية، "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، http://archive.transparency.org/global_priorities/other_thematic_issues/access_information/conventions/uncac.
- الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، "مركز الدعم القانوني التابع للجمعية المغربية لمكافحة الرشوة"، http://www.transparencymaroc.ma/ar/projet-2.html.
- مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، http://treaties.un.org/.
- المؤشرات العالمية للحوكمة الصادرة عن البنك الدولي، جدول إحصائي: التمثيل والمساءلة، مقارنة بين دول منتقاة 2011، http://info.worldbank.org/governance/wgi/mc_chart.asp.

الملحق 1: الحصول على المعلومات

"لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".[108]

بالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد تم إدراج الحق في الحصول على المعلومات في مواثيق حقوق الإنسان الكبرى، ومنها المادة 19 في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،[109] والمادة 9 من الميثاق العربي الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب،[110] والمادة 32 (1) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان،[111] والتي تنص على:

"يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة ودونما اعتبار للحدود الجغرافية".

توضيحاً وتفسيراً للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ذكرت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وهي الجهة المنوطة بتوفير تفسيرات مُلزمة لمعاني ومقاصد تطبيق العهد، عام 2011 أن الحق في الحصول على المعلومات التي تكون بحوزة الهيئات العمومية يتطلب أن تقوم الدول الأطراف بصورة استباقية بإتاحة المعلومات الحكومية ذات الأهمية العامة، وأن تبذل كل الجهود لضمان الحصول على هذه المعلومات بطريقة سهلة وفورية وفعالة وعملية، كما ينبغي لها أن تصدر القوانين الضرورية (مثل قانون الحصول على المعلومات) والتعامل مع طلبات المعلومات ضمن فترات زمنية معقولة، وتضمن ألا تشكل الرسوم عائقاً يعرقل بشكل غير معقول الحصول على المعلومات، وأن تكفل أسباب الرفض وتوفر الترتيبات اللازمة للطعن على الرفض.[112]

تتطلب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد اتخاذ إجراءات لتحسين الشفافية في المعلومات العامة، مثل تبني وتيسير إجراءات من أجل السماح للجمهور بالحصول على المعلومات عن كيفية تنظيم إدارتها العمومية واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها ونشر المعلومات[113]، كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، وكذا دعم المشاركة النشطة من الأفراد والجماعات، وقد يشمل ذلك تعزيز الشفافية وضمان تيسر حصول الناس فعلياً على المعلومات.[114] يعتبر الحصول على المعلومات من ركائز الحوكمة الديمقراطية.[115]

(يرتكز الحصول على المعلومات إلى الإقرار "بأن المعلومات في حوزة السلطات العامة تُعد مورداً عاماً قيّماً وأن إطلاع الجمهور على هذه المعلومات يدعم كفالة قدر أكبر من الشفافية والمحاسبة للسلطات العامة، وأن هذه المعلومات ضرورية لا غنى عنها في سياق العملية الديمقراطية." والغرض من هذه القوانين المعروفة أيضاً بتشريعات الحصول على المعلومات، هو أن تصبح الحكومة أكثر انفتاحاً وقابلية للمحاسبة أمام شعبها. في النظم التي تشهد ديمقراطيات انتقالية، تعد القوانين التي تفعل الحق في الحصول على المعلومات جزءاً من عملية التحول من دولة ذات حكومة سلطوية منغلقة إلى دولة يحكمها الشعب ومن أجل الشعب).[116]

ترى منظمة الشفافية الدولية أن التنفيذ الفعال لقانون الحصول على المعلومات ضرورة لا غنى عنها من أجل التصدي للفساد. فالمعلومات ضرورية لاتخاذ قرارات مستنيرة وامتلاك المعلومات أيضاً مصدر قوة. فعندما تكون المعلومات غير متوفرة بشكل حر يمكن أن يتوغل الفساد، ومن الجائز ألا تتوفر الحقوق الأساسية.و يمكن أن يختبئ الفساد وراء ساتر السرية، وربما يطلب أولئك الذين لديهم امتياز الاطلاع على المعلومات رشاوى من آخرين يسعون للحصول على المعلومات التي بحوزتهم، وقد يُحرم الناس من خدمات الصحة والتعليم الأساسية إن لم تكن لديهم معلومات عن حقوقهم. و يمكن أن تخفي الحكومات تصرفاتها من خلال السيطرة على الإعلام أو فرض الرقابة عليه، ومن خلال منع إمكانية الإبلاغ عن المعلومات الأساسية التي تصب في الصالح العام.[117]

في حال الحرمان من الحق في المعرفة، يصبح من الصعب على الجمهور محاسبة صانعي القرارات أو المؤسسات العامة على تصرفاتهم/تصرفاتها أو التوصل إلى اختيارات انتخابية مستنيرة. ودون توفر المعلومات العامة تصبح ثقافة تمكين المواطن بإعلامه بحقوقه مسألة صعبة التصور.[118]

---

[108] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 19.
[109] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966، مادة 19 (2) "لكل إنسان حق في... التماس مختلف ضروب المعلومات... ونقلها إلى آخرين".
[110] الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981، مادة 9 (1) "من حق كل فرد أن يحصل على المعلومات".
[111] الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004، مادة 32.
[112] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تعليق عام رقم 34 على المادة 19، CCPR/GC/34 عام 2011.
[113] اتفاقية مكافحة الفساد الصادرة عن الأمم المتحدة 2003، مادة 10 "... تتخذ كل دولة طرف... ما قد يلزم من تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العمومية... ويجوز أن تشتمل هذه التدابير... (أ) اعتماد إجراءات أو لوائح تمكن عامة الناس من الحصول عند الاقتضاء، على معلومات عن كيفية تنظيم إدارتها العمومية واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات والصكوك القانونية التي تهم عامة الناس، مع إيلاء المراعاة الواجبة لصون حرمتهم وبياناتهم الشخصية".
[114] اتفاقية مكافحة الفساد الصادرة عن الأمم المتحدة، مادة 13 "تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة... لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام... وينبغي تدعيم هذه المشاركة بتدابير مثل... (ب) ضمان تيسر حصول الناس فعلياً على المعلومات". الشفافية الدولية، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد [المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 22 مايو/أيار 2013]: http://archive.transparency.org/global_priorities/other_thematic_issues/access_information/conventions/uncac
[115] الشفافية الدولية، "استخدام الحق في الحصول على المعلومات كأداة من أدوات محاربة الفساد" (برلين: الشفافية الدولية 2006) ص 5.
[116] المصدر نفسه.
[117] الشفافية الدولية "الحصول على المعلومات"، [المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 22 مايو/أيار 2013]: http://www.transparency.org/topic/detail/accesstoinformation
[118] المصدر نفسه.

هناك أكثر من 90 دولة أصدرت تشريعات بشأن الحصول على المعلومات على مدار السنوات الـ15 الماضية، لكن لم يكن مدى تنفيذها واحداً في كل الحالات.و تشدد مواثيق محاربة الفساد العالمية على قيمة الحصول على المعلومات وقد أصبح أمام الحكومات مصادر سليمة جاهزة لا تبذل معها أي مجهود، يمكنها الاستعانة بها لتكفل الحق في المعرفة لشعوبها.[119]

[119] المصدر نفسه.

الملحق 2: تعريفات

المعلومات

هي جميع السجلات التي تحتفظ بها هيئة عامّة، بغض النظر عن الصورة المخزنة بها المعلومات أو مصدرها (صادرة عن هذه الهيئة العمومية أو هيئة أخرى) أو تاريخ صدورها. يجب أن تخضع السجلات السريّة لنفس الاختبار الخاص بالسجلات الأخرى.[120]

الهيئة العمومية

يركز المصطلح على نوع الخدمة المقدمة وليس على المسمى الرسمي. يجب أن يشمل المصطلح جميع أفرع ومستويات الحكومة بما في ذلك الحكومة المحلية والهيئات المنتخبة والهيئات التي تعمل بموجب صلاحيات تشريعية، والشركات والصناعات التي تم تأميمها وشركات القطاع العام والهيئات غير التابعة لإدارات حكومية، والهيئات القضائية والهيئات الخاصة (القطاع الخاص) التي تضطلع بمهام حكومية (مثل صيانة الطرق أو تشغيل خطوط القطارات). هيئات القطاع الخاص نفسها يجب أن تخضع بدورها لنطاق المصطلح إذا كانت لديها معلومات يُرجح أن يؤدي كشفها إلى تقليص خطر تعريض مصالح عامة أساسية للضرر، مثل المعلومات البيئية والصحية. يجب أيضاً أن تخضع المنظمات البين-حكومية لنظم الحق في الحصول على المعلومات.[121]

المبادئ العشرة

تجسد المبادئ العشرة المعايير الدولية الخاصة بالحق في الحصول على المعلومات وقد أعدّتها منظمة "أكسيس إنفو – Access Info" - وهي منظمة معنية بحقوق الإنسان، تكرس نشاطها لتعزيز وحماية الحق في الحصول على المعلومات[122] - بالتشاور مع الخبراء الدوليين. تُعنى المنظمة ويُعنى الخبراء بالمعايير الدولية، والدراسات المقارنة الخاصة بقوانين الحصول على المعلومات في الدول الأوروبية وفي الاتفاقية الأوروبية بشأن الحصول على الوثائق الرسمية.[123]

الاستثناءات

يجب أن تُذكر الاستثناءات على الحق في الحصول على المعلومات على سبيل الحصر بشكل جامع في قانون الحصول على المعلومات، وتخضع هذه الاستثناءات لمعيار ثلاثي هو الهدف المشروع واختبار الضرر واختبار المصلحة العامة.[124]

- ### الهدف المشروع

  يجب أن ينص القانون على قائمة كاملة بالأهداف المشروعة التي تبرر عدم الكشف عن المعلومات. يجب أن تكون صياغة الاستثناءات في القانون محددة وتستند إلى محتوى المعلومات، لا القالب الذي تتخذه، ويجب أن تكون محددة بفترة زمنية واضحة في الحالات التي تستلزم ذلك.[125]

- ### اختبار الضرر

  عندما تكون المعلومة ضمن الهدف المشروع، فعلى الهيئة العمومية الساعية لحجب المعلومة أن تُظهر أن كشفها سيؤدي إلى ضرر كبير بالهدف المشروع.[126]

- ### اختبار المصلحة العامة

  حتى عندما يؤدي كشف المعلومة إلى ضرر كبير بالهدف المشروع، فلابد من قياس المعلومة إلى المصلحة العامة التي يؤدي إليها كشف المعلومة، وإذا كانت كفة المصلحة العامة راجحة عن كفة الضرر يجب إتاحة الكشف عن المعلومة.[127]

كشف المعلومات الاستباقي

بالإضافة إلى قبول وتنفيذ طلبات المعلومات، يجب أن تنشر الهيئات العمومية وتوزع على نطاق واسع الوثائق ذات الصلة بتحقيق المصلحة العامة، وألا تستند القيود على نشر هذه الوثائق إلا على حدود معقولة بناء على معياري الموارد والسعة. تعتمد المعلومات المنشورة على الهيئة العمومية المعنية في كل حالة من الحالات، لكن يجب أن تنص القوانين على التزام عام بالنشر ولابد أن تحدد الفئات الأساسية للمعلومات التي يجب نشرها. وهذه يجب أن تشمل: معلومات تشغيلية ومعلومات بناء على الطلبات، والشكاوى وغيرها من الإجراءات المباشرة، والتوجيه والإرشاد إزاء مدخلات الحكومة في مختلف العمليات، ونوع وشكل المعلومات التي تحتفظ بها الهيئة العمومية، والمحتوى والأسباب والخلفية الخاصة بأي قرار أو سياسة من السياسات التي تؤثر على الجمهور.[128]

---

[120] منظمة المادة 19، حق الجمهور في المعرفة: مبادئ تشريعات حرية المعلومات (لندن: المادة 19، 1999)، [المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 22 مايو/أيار 2013]: ص 2 و3: http://www.article19.org/data/files/pdfs/standards/righttoknow.pdf

[121] المصدر نفسه. ص 3.

[122] أكسيس – إنفو، [المصدر بالإنجليزية، تمت الزيارة في 8 مارس/آذار 2013]: http://www.access-info.org/

[123] أكسيس إنفو، 2011، ص 36.

[124] منظمة المادة 19، 1999، ص 5.

[125] المصدر نفسه، ص 6.

[126] المصدر نفسه.

[127] المصدر نفسه.

[128] المصدر نفسه، ص 3 – 4.

منظمة الشفافيّة الدوليّة
الت موابيت 96
10559 برلين
المانيا

الهاتف 200 3438 30 49 +
الفاكس 3912 3470 30 49+

ti@transparency.org
www.transparency.org

blog.transparency.org
facebook.com/transparencyinternational
twitter.com/anticorruption